

واقع وابعاد الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة (2005 . 2021)

خورشيد احمد محمد^{1*} و احمد سليمان ياسين الصفار²

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان – العراق.

² كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 2022/10 تاريخ القبول: 2022/12 تاريخ النشر: 2023/01 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1051>

الملخص:

ركزت هذه الدراسة على الاسلوب التقليدي الذي يعتمده العراق في إعداد الموازنة العامة في ظل التطورات الحاصلة في حجم الموارد والانفاق بحيث لا ينسجم مع ما يصاحبه من ضعف في حجم المبالغ التي تنفق للمشاريع الاستثمارية والذي بالامكان أن يؤثر سلباً على الأجيال القادمة وعدم تمكينهم من الاستمرار في التنمية، مما يتطلب استثمار الإيرادات العامة للدولة في المشاريع الاستثمارية كمشاريع البنية التحتية، وفق نظام يخدم اغلب أفراد المجتمع لكي تسهم في حل مشكلات البطالة والفقر والتي تضمن تحقيق تزايد دائم في متوسط دخل الفرد. وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات وأهمها وجود خلل واضح في هيكل الإنفاق الاستثماري لصالح القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث توصلنا أن غالبية الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي مخصص لقطاع النفط الاستخراجي المخصص للتصدير، وعلى حساب الصناعات التحويلية، والتي تعد مصدر قوة وتنوع اقتصاد أي بلد، عدم قدرة الموازنة التقليدية على ضمان الكفاءة الاقتصادية، خاصة في التخطيط والأداء، بسبب عدم تركيزها على الأهداف، فضلاً عن عدم الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تساهم في حل مشاكل البطالة. وفي النهاية قدمت الدراسة جملة من المقترحات وأهمها ضرورة تعديل هيكل الموازنة العامة في العراق بما يتناسب مع التغيير في فلسفة ادارة الاقتصاد بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة، وذلك بالانتقال من الموازنة التقليدية (موازنة البنود) الى موازنة البرامج والأداء، وبما يساعد في تصحيح وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي.

الكلمات الدالة: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد المالي، الموازنة العامة، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

فيها، ويرتبط وضع الموازنة العامة وإقرارها من قبل أي دولة بأهداف محددة تسعى الموازنة العامة إلى تحقيقها في إطار استراتيجية وطنية لتنمية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. واكتسبت الموازنة العامة، ومن خلال آراء وأفكار المدارس الاقتصادية المختلفة، أهمية كبيرة في هذا المجال، وعلى الرغم من وجود نقاش واسع بين المدارس الاقتصادية حول السياسة الأكثر فاعلية، سواء كانت مالية أو نقدية، حتى أصبحت مرتبطة في العقود السابقة بالتوجهات نحو ضرورة اعتماد أداة الموازنة العامة والنظر فيها بأنه امر مسلم بيه للتغلب على المعوقات التي تؤثر على عملية النمو في معظم الدول ووصفها في الأدبيات الاقتصادية كأداة فعالة للوصول الى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبالاخص في الدول النامية. في هذا السياق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع وابعاد الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق (2005–2021) فهي

الموازنة العامة للدولة هي خطة مدروسة مسبقاً في ظل الاحتياجات والقدرات التي تملكها الوزارات والأقاليم والمحافظات، وعن طريق القدرة على تعبئة الموارد المتوفرة لتغطية النفقات العامة. لذلك، فإن هيكل الموازنة وأقسامها يتم وضعها بشكل تتحقق الأهداف العامة من خلالها التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

يختلف مفهوم الموازنة العامة عن قانون إقرار الموازنة العامة. الموازنة العامة هي عمل إداري يتخذ شكل قرارات تتخذها السلطة التنفيذية تؤدي إلى وضع بيانات وأرقام للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، اما قانون إقرار الموازنة العامة هو قانون أقرته السلطة التشريعية ويتم بموجبه الموافقة على المشروع الموازنة الذي تم طرحه من قبل الحكومة وسينفذ خلال العام المقبل، وسبب أهمية هذا القانون في كونه يضمن للمجتمع أمن تصرف الحكومة في الأموال وعدم الإسراف

* الباحث المسؤل.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالعراق .

الحدود الزمانية: المدة الزمنية تتمثل بالمدة 2005 - 2021

هيكلية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وبناءً على ما سبق فقد تشكلت خطة الدراسة من المقدمة ومبحثين وتنتهي الدراسة بخاتمة تشمل الإستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول: ابعاد الموازنة العامة الاتحادية

اولاً: البعد الاقتصادي للموازنة العامة

الموازنة جزء لا يتجزأ من الخطة الاقتصادية العامة للبلد، وبشكل عام تكون الفترة فيها متوسطة الامد، وعليه فإن الموازنة تلتزم بتحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ومن أجل الوصول للتوزيع الافضل للموارد العامة وتخصيص هذه الموارد وفق الاحتياجات الحقيقية للمجتمع لتعظيم عائداته الاقتصادي، وتقوية الهيكل الاقتصادي ليصبح أكثر مناعة وقوة تجاه الظروف المتغيرة، وأثره في تلبية متطلبات التنمية، ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني، ورفع من قدراته الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة، على أن يكون الهدف الأساسي للموازنة هو: السعي للوصول الى الاستقرار الاقتصادي حتى لو كان من الضروري الخروج عن مبدأ التوازن المالي للموازنة. (مصطو، 2015، 21-22) ويشتمل البعد الاقتصادي عادة على بعدين رئيسيين هما البطالة والفقر. يجب أن تحتوي الموازنة العامة للدولة على آليات للاستجابة ومعالجة هذين البعدين الاقتصاديين.

1- البطالة : من المرجح أن تكون البطالة مصدر قلق خطير بسبب تأثيرها على الرفاه الاقتصادي والإنتاج، وتآكل رأس المال البشري، والإقصاء الاجتماعي، والجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي، ويعتبر البعض أن مستوى البطالة المتزايد هو أخطر تهديد للمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن التكاليف المتوقعة للبطالة تعتمد على طبيعة خطورتها بالنسبة للبلدان ذات مستويات التنمية المختلفة وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (Kingdon & Knight, 2004, 391)، زيادة عدد السكان وندرة الموارد المادية ، وارتفاع حدتها مع زيادة التطور التكنولوجي وأتمتة الإنتاج. في الوقت الذي كانت فيه شرائح معينة من المجتمع غير قادرة على العمل، سيكون هذا بمثابة سيخ هدم لهذه الأمة وتحذير من خرابها، كما حدث في النظام الإقطاعي. (منصور، 2014، 30)

وهناك عدة اسباب للبطالة منها:

1- استخدام موظفين من خارج المجتمع وهو مشابه لمفهوم العمالة الوافدة سواء كانوا يمارسون الحرف اليدوية أو التي تتطلب استخدام

تعكس مضمون فلسفتها الاقتصادية والسياسية واتجاهاتها المختلفة لبيان مدى تحقيقها لاهدافها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة أنه عند اعداد الموازنة العامة لا يتم التركيز على الابعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية بل يتركز أكثر على الجانب التشغيلي حيث يتم إهمال الجانب الاستثماري فيها وبالتالي يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية والمالية والاجتماعية سنة بعد اخرى، لذا فإن هذه الدراسة هي محاولة لكشف هذه الجوانب والابعاد وتساهم في تقديم مقترح بديل لاستخدام الموازنة في تقليل الفقر والبطالة بما يساعد في التركيز على الأبعاد المذكورة .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في :

1. هل ان الموازنة العامة الاتحادية في العراق عالجت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية خاصة مايتعلق بمؤشرات البطالة والفقر والرعاية الاجتماعية من خلال تخصيصات الانفاق العام؟
2. هل هناك ضعف للابعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية في الموازنة العامة الاتحادية في العراق؟

اهداف الدراسة:

تتمحور اهداف الدراسة في :

1. بيان الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية في الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة (2005-2021)
2. إعادة هيكلة محتويات الموازنة بما يولي الاهتمام للابعاد المذكورة في الموازنة.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على فرضية اساسية واخرى فرعية: الفرضية الاساسية:

ان تخصيصات الانفاق العام في الموازنة العامة الاتحادية تركز على الموازنة التشغيلية اكثر من الموازنة الاستثمارية.

الفرضية الفرعية:

يترتب على الفرضية الاساسية ضعف الاهتمام بمؤشرات البطالة والفقر والرعاية الاجتماعية خلال المدة الدراسة(2005-2021)

منهجية الدراسة:

يعتمد الدراسة على الأسلوب الاستقرائي باستخدام التحليل المالي في تحديد الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق كما للمدة 2005-2021

الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء دوله تنسجم مع ما يمتلكه العراق من ثروات تفتقر اليها اغلب دول العالم، والتي تبدأ بتحقيق العدالة التوزيعية للدخل وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وتوفير العديد من الخدمات الاساسية.(حمد،علوان،2018، 259)

الفقر: يعرف الفقر بأنه ظروف معيشية محدودة للغاية بسبب سوء التغذية والأمية والمرض والتدهور البيئي ومعدلات وفيات الرضع المرتفعة وانخفاض متوسط العمر المتوقع. (فرج، 2017، 404)، يرتبط الفقر أيضاً بنقص بعض الحريات الأساسية، ونقص كفاءة الأفراد، وإدراك القدرات الفردية، والنقص الحاد في الموارد الاقتصادية اللازمة.

Moatsos & Lazopolous، 2021، 2)، ويعرف الفقر بأنه عدم القدرة على بلوغ مستوى معيشي مادي معين يمثل حداً أدنى معقولاً ومقبولاً في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة وهذا يركز على مستوى المعيشة القابل للقياس.(سالم وحمادي، 2015، 160) وهناك عدة اسباب للفقر:

1- الأسباب الاقتصادية: انخفاض مستويات الدخل والموارد اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والملبس وانخفاض مستويات الصحة والتعليم وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للبلدان لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويصبح المجتمع مستهلكاً وغير منتج، وانخفاض مستوى إنتاجية العامل، لأن الإنتاجية مرتبطة بالحصول على التعليم والخدمات الصحية والائتمان، ومعدلات البطالة المرتفعة والديون الخارجية والأزمات المالية التي تسببت في العديد من المشاكل للفقراء. (مصطفى، 2020، 508)

2- الأسباب السياسية: إذ أن التوزيع الجغرافي لبعض الدول يؤثر على توزيع الدخل في ما بين أفرادها حيث تعاني بعض الدول من نقص الموارد الاقتصادية مما ينعكس سلباً على مستوى معيشة أفراد المجتمع. كما وأن الحرب سبب من الأسباب التي تؤدي لظهور الفقر نظراً لتأثيراتها السلبية على النشاطات الاقتصادية واستنزاف الموارد البشرية والاقتصادية المكرسة لتحقيق اهداف اخرى.(السرхан، 2016، 14)

ت- الأسباب الاجتماعية : ارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى التعليم والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل وتهميش دور المرأة خاصة في المناطق الريفية وأبعادها فيما يتعلق بسياسات الحد من الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل مما يؤدي ذلك إلى إقصاء شرائح المجتمع المختلفة وزيادة الفساد والبيروقراطية مما يضر بتوزيع الإنفاق العام ويعيق النمو والضعف في قدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على محاربة الفقر. (حاجي، 2014، 13-16)

خبراء أجنب مما يؤدي إلى الابتعاد عن استخدام أي موظف أو قوة عاملة محلية. (عادل واخرون، 2018، 148)

2- استبدال العاملين بوسائل تكنولوجية كالكومبيوتر مما أدى إلى زيادة المنفعة الاقتصادية للشركات من خلال خفض نفقات الدخل للعمال ولكن هذا أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

3- فشلت محاولات التطوير والتحديث في التغلب على التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتحسين وضعها في الاقتصاد العالمي وتفعيل قوى النمو الداخلية بما يضع هذه البلدان على مسار نمو مستمر. يوسع باستمرار مصادر الدخل والإنفاق والعمالة، ولا تزال مجموعة البلدان النامية خاضعة لقيود التخلف والفقر. البطالة، باستثناء عدد قليل من البلدان في جنوب شرق آسيا، والعديد من الأوهام بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترات قصيرة من الزمن سوف يعمم آثاره على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ويحل مشاكل الفقر وغياب العدالة التوزيعية. (منصور، 2014، 38).

ويمكن معالجة البطالة بصورة عامة من خلال عدة نقاط أهمها:

1- توجيه الجزء الأكبر من مخصصات الاستثمار نحو دعم قطاعات السلع، ولا سيما في الزراعة والصناعة ومشاريع البنية التحتية والطاقة والمياه، كخطوة لتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.(حمادي، عيسى، 2016، 579)

2- إعادة النظر في هيكل الاقتصاد وفقاً لعناصر الإنتاج ومواجهة التطورات التكنولوجية وتدريب القوى العاملة وفقاً لهذا الهيكل الجديد.(البريفكاني، رشيد، 2010، 224)

3- تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لخلق فرص عمل للخريجين بناءً على مؤهلاتهم الأكاديمية.(المرشدي، 2021، 120)

معالجة البطالة في الموازنة العامة للعراق:

اشارت دراسة (زيني، 2009، 24) أنه على الرغم من أن البطالة هي إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه الدولة بكل تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، إلا أن قراءات الموازنة العامة للدولة بعد 2005 ورغم التطور المجرد في خفض معدل البطالة إلا أن المعالجة لهذه المشكلة ما زال قليل ويعتبر قطاع الزراعة والبناء والتشييد أكبر القطاعات التي تمتص البطالة في الاقتصاد العراقي، وبالتالي يجب إعادة النظر في الأهمية النسبية حسب أولويات تخصيص الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام.

على الحكومة العراقية ان تبني سياسة مالية واضحة تتلاءم مع طبيعة العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومعالجة مشكلة الفقر والبطالة والتدهور في القطاع الصحي والتعليمي، ان ينبغي عليها ان تعمل على تحقيق التكامل

ويمكن معالجة الفقر من خلال نقاط الاتية:

وبحسب المعطيات الدولية ، لم يعد الفقر حالة يمكن للفرد التغلب عليه، بل أصبح نتيجة لعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يستلزم وضع معالجة الفقر ضمن أولويات الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية و (العيبي، 2010، 44) ومعالجة الفقر ويمكن الإشارة إليها على النحو كالاتي:

أ- كانت للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر أهداف أساسية وهامة، لكن الإخفاق في تنفيذ هذه الأهداف بسبب إجهام وتلكوء في بعض الوزارات من ناحية وانخفاض المخصصات المالية من ناحية أخرى، قوض هذه الاستراتيجية. (سالم، حمادي، 2015، 172)

ب- اعتماد سياسة توسعية من حيث الاستثمار العام وتعبئة الموارد الوطنية، بناءً على قدرتها على مزاحمة تدفقات الاستثمار الخاص، عندما تهدف إلى دعم النمو بطريقة مناسبة في إطار إستراتيجية تقوم على القناعة بدعم النمو و الفقراء. (Fagbemi, et.al., 2022,2)

ت- تطبيق اقتصاد المعرفة ومشاريع التنمية المستدامة يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويعزز سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي واستراتيجية الاحتياجات الرئيسية الأساسية. (القرشي، 2007، 175)

ث- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال العمل باستمرار على خلق فرص عمل جديدة، حيث لا مفر من دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والبناء والتشييد وخلق فرص عمل كبيرة للحد من الفقر. (جوهر، 2015، 75)

معالجة الفقر في الموازنة العامة للعراق:

واشارة(الدباش، زوزان، 2019، 310-311) العلاقة بين الموازنة العامة والحد من الفقر: بشكل عام، تتحول عملية الموازنة تدريجياً نحو أولويات الحكومة، وتم تسخير عمليات اللامركزية من خلال الاهتمام بالديمقراطية في إعداد وتنفيذ موازنات الحكومات، ومن خلال المشاركة الاجتماعية، وبالتالي يتخذ تخصيص الموارد والإنفاق العام في الموازنة العامة للبلدان أشكالاً جديدة بهدف تنفيذ الاستراتيجيات.

الحد من الفقر وتؤثر متغيرات الموازنة على الفقر بطرق عديدة، بطرق اقتصادية واجتماعية مختلفة، بشكل مباشر وغير مباشر، عن طريق الحد من الفقر من خلال قنوات توزيع الدخل، إما باستخدام سياسات الإنفاق العام أو باستخدام الوسائل الضريبية. وتؤثر السياسات المالية أيضاً على هيكل الموازنة العامة (التي تهدف إلى التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الاتفاقية) وليس فقط على مستوى الإنفاق العام. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معظم الدول النامية تتجه نحو زيادة الإنفاق العسكري على حساب حصة الإنفاق العام في القطاعات الحكومية (مثل التعليم والصحة والتغذية) المخصصة للقضايا الاجتماعية مثل

الحماية الاجتماعية. (النجفي، 2007، 13-14)، تهدف استراتيجية الحد من الفقر إلى تعزيز المساواة من خلال إشراك أصحاب المصلحة المحليين في صياغة واضحة لأهداف التنمية، وتشمل مؤسسات التعليم والتدريب الرصد والتقييم من خلال التقارير السنوية. ومنذ ان قامت البلدان باستراتيجية الحد الفقر دعت هذه الجهات المسؤولة عن وضع السياسات الى تحفيز وإدخال عدد من الأساليب لتحسين استخدام الخطط في الموازنة العامة لغرض الحد من الفقر، والتي تضمنت:

1. الاتفاق على أولويات استراتيجية لصالح الفقراء.

2. إدخال الإنفاق متوسط الأجل.

3. توجيه البرامج والخطط في الموازنة لاستهداف الفقراء.

تعكس هذه الإصلاحات، في مراحلها المختلفة وفي بلدان مختلفة، مستوى التنمية العامة، والقوة المالية للدولة، ومصالح مجموعة واسعة من الأفراد، حيث تولد حوافز قوية لتغيير السلوك نحو التنفيذ. (2-5 worldbank, 2007).

ثانياً: البعد الاجتماعي للموازنة العامة

يعرف البعد الاجتماعي للموازنة على النحو التالي: هو مجموعة من الإجراءات الحكومية والأنشطة المدنية الهادفة إلى وضع القدرات الاقتصادية للمجتمع في خدمة أبنائه لرفع مستوى معيشتهم وتحسين الخدمات والضمانات الاجتماعية المقدمة وبناء ورفع من قدراتهم الذاتية ورفع مستواهم الثقافي. نظراً لأن المجتمع لا يسمح للحياة الاجتماعية أن تحدث بشكل عشوائي وبدون تنظيم، فهناك ضوابط تحدد العلاقات الاجتماعية وتجعل السلوك الاجتماعي يعمل وفقاً لقواعد معينة من خلال تحقيق الأهداف. والغايات التي يسعى المجتمع لتحقيقها(عبد الحميد، 2014، 4-5)

1. أهمية الأبعاد الاجتماعية في الموازنة العامة:

أ- لا تقل أهمية البعد الاجتماعي للموازنة العامة عن أهمية البعد الاقتصادي، لأن الموازنة يمكن أن تكون وسيلة للتوجه الاجتماعي من خلال فرض ضرائب على السلع الاستهلاكية التي لا يكون استهلاكها مرغوباً اجتماعياً، وتؤدي هذه الضرائب إلى انخفاض في استهلاك الأفراد لهذه السلع. (العلي، 2007، 510)

ب- والسعي وراء هذا البعد هو التوظيف والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية من أجل تنمية القدرات البشرية وتحويلها إلى قوة عاملة منتجة بشكل متزايد من خلال رفع مستوى التعليم وربطه باحتياجات المجتمع وتحسين مستوى الصحة العامة. وتوفير الحياة الكريمة لذوي الدخل المحدود بكافة الوسائل الممكنة. (عبد الحميد، 2010، 127).

ت- أهمية البعد الاجتماعي من حيث مدى دور الدولة في الحياة الاجتماعية، حيث يتم استخدام الموازنة كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية، من خلال فرض ضرائب تصاعدية على

والمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته. ولعائلته، بما في ذلك الطعام، الملابس، المسكن والرعاية الطبية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، ص5). بالإضافة إلى السكن، الذي يمثل حاجة إنسانية أساسية، هناك ارتباط قوي بين السكن الملائم والإنتاجية العالية، لأنه كلما كان السكن أفضل، قل معدل الإصابة بالأمراض وزادت قدرة الأفراد على العمل. (حسن، 2012، 243-246).

ثالثاً: البعد المالي للموازنة العامة

البعد المالي تعد الموازنة العامة هي البوصلة التي توجه الدولة لضمان أمن وضعها المالي وتوجهها سواء في عجز أو فائض (عناية، 2010، 213) من خلال أرقام الإنفاق العام والإيرادات الحكومية والتغطية الناتجة والمعدلات والمؤشرات ومقارنتها مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكن استنتاج نسبة العجز أو الفائض بالإضافة إلى طريقة توزيع موارد الدولة اقتصادياً ووظيفياً وإدارياً ... إلخ. وإلى أي مدى حققت الكفاءة المطلوبة في استخدام تدفقات إيراداتها، وهل كانت الدولة فاعلة في تحقيق أهدافها المحددة لهذا العام من خلال نفقات محددة؟ كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير الخطط المالية للأفراد، حيث يحتوي على جدول زمني منظم ومعقول للمكلفين عن دفع الضرائب والرسوم. (الكرخي، 1999، ص58)

يفسر الدين العام للدول المتقدمة بعوامل تتعلق بأعباء السياسات الاجتماعية الحكومية وتعيضات البطالة والتقاعد والعلوات لكبار السن، بالإضافة إلى نمو الإنفاق العام التقليدي. ولا تستطيع الحكومات تلبية هذه الاحتياجات دون الاقتراض، إلا من خلال رفع معدلات الضرائب، وهي الإجراءات التي تجنبها الحكومات لدعم قطاع الأعمال. فمن ناحية يبدو أن الاستثمار الخاص لا يمتص كل المدخرات من الفوائض والأجور، وهناك انسجام بين عجز الموازنة العامة ورغبة المدخرين في أدوات استثمار آمنة. بالنظر إلى مسار الدين العام، يتضح أن الحكومات نجحت في تخفيضه بعد الحرب العالمية الثانية، على عكس الانطباع الموجود تجربة العقدين الماضيين بأن الدين العام تم إنشاؤه ليبقى ولا خيار سوى إعادة تدوير الديون. (علي، 2020، ص24)

1. أهمية الدين العام:

تتمثل أهمية الدين العام في مجموعة من الخصائص من خلال استخدام أدوات الدين العام للتأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية. في حالة استخدام السندات طويلة الأجل فهي تساعد الاقتصاد على امتصاص بعض السيولة في حالة حدوث تضخم، كما يمكن أن تؤثر على التوازن الاقتصادي والبطالة وعرض النقود، لكنها سيف ذو حدين يمكن من خلالهما القضاء على عجز الموازنة أو تنشيط القطاعات الاقتصادية وتنشيط التنمية.

ويمكن ان نعد أهمية الدين بالنقاط الآتية:

ذوي الدخل المرتفع وتحويل عائداتها لتمويل النفقات التي تعود بالفائدة على أفقر الطبقات الاجتماعية. (مراد، 2013، ص19)

2. أسباب تزايد الاهتمام بالبعد الاجتماعي للموازنة: (مصطو، 2015، ص28)

أ - المجتمعات التي لا يوجد فيها تكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة تتقارب إلى حد كبير نحو معدلات نمو منخفضة.

ب- الفقر وسوء التغذية عند الأطفال يقضيان على الصحة ويقللان الذكاء ويؤديان إلى انخفاض الإنتاجية.

ج- الاستثمار في المجتمع يزيد من جودة إنتاجية العمل مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

3. أهم الأبعاد الاجتماعية للموازنة وفقاً لما تقدم بالاتي:

1- التربية والتعليم: التربية والتعليم في كافة المجتمعات قيمة نادرة لما له من أهمية للفرد والمجتمع. وتقوم الدولة بكل ما في وسعها لنشر التعليم على جميع المستويات، إذ يعتبر التعليم أعظم استثمار للمجتمع في أعضائه وشبابه وأسره، ويعتبر التعليم من أهم روافد عملية التنمية البشرية وركائزها، وعلى الرغم أنه يجعلها أحد أبعاد بناء القدرات، إلا أن هناك ما يقرب من ذلك والعلاقة بين التعليم والتنمية البشرية. ويؤكد أن التعليم مرتبط بجميع أبعاد التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، (جمال الدين، 2008، ص161).

1- الصحة: تشمل الرعاية الصحية الوقاية من الأمراض، والتوعية الصحية، وتوفير الغذاء، ومكافحة الأوبئة والأمراض. وكانت الدولة تنظر الى هذه الخدمات بأنها خدمات اجتماعية ليست لها شكل إنتاجي تمنحها الدولة متى ما توافرت لديها فائض في ميزانيتها، وتمنعها اذا قلت مواردها، وتغيرت وجهات النظر بعد أن تبين أن خطط التنمية لا تعتمد على رأس المال المادي، بل على رأس المال البشري من أجل تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن توفير الخدمات الصحية والوصول إليها مهمان للغاية لرفاهية الأفراد والمجتمعات.

2- الرعاية الاجتماعية (الحماية الاجتماعية): انتشرت فكرة الحماية الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر بعد الثورة الصناعية، عندما واجه العمال صعوبات كبيرة ظهرت مؤشراتهما في دراسة فريدريك أيدين المنشورة في ثلاثة أجزاء بعنوان "أحوال الفقراء". 1979. بالإضافة إلى ذلك، ارتبط مفهوم شبكات الحماية الاجتماعية في البداية بدولة الرفاه للإشارة إلى مجموعة من الآليات التي توفر لعدد معين من العاملين مما يساعدهم على مواجهة صعوبات الحياة

3- السكن: يعتبر السكن من الحاجات الإنسانية الأساسية لأنه لا يحمي الإنسان من قسوة الطبيعة فحسب، بل يخلق له أيضاً عالماً خاصاً يشعر فيه بالراحة والهدوء ويوفر له الحرية والطمأنينة والاستقرار. أصبح الحق في السكن حقاً معترفاً به دولياً من حقوق الإنسان منذ عام 1948

هو معروف، تركّز هذه الموازنة على حجم الإنفاق العام وليس الغرض من النفقة (البدور، 2004، 23).

مزايا موازنة البنود

تتميز موازنة البنود بمجموعة من المزايا وكالاتي:

أ- سهولة تصنيف المصروفات لكل وحدة من وحدات المشروع أو المؤسسة.

ب- لا توجد قواعد أو قيود على الموازنة العمومية على أساسها مما يعني سهولة الإعداد.

ت- لا تتطلب نفقات كبيرة لإعدادها أو متابعة تنفيذها. (محمد وآخرون، 2019، 3-4).

ث- تتميز بسهولة وبساطة التحضير والتنفيذ والرقابة.

ج- بياناتها صالحة للمقارنة، حيث يمكن جمعها لعدة سنوات متتالية، بهدف تسهيل ومعرفة تطور الإنفاق والتحصيل، والسبب هو أن معظم الخدمات الحكومية مستمرة بطبيعتها. (الحلو، 2017، 36)

1. عيوب موازنة البنود

أ - التركيز فقط على الرقابة المالية والقانونية والتحقق من الدقة والأمانة في تنفيذ الاعتمادات قد عمل على الحفاظ على الأموال دون المساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي.

ب- عدم القدرة على توفير البيانات والمعلومات الكافية لمساعدة الإدارة الحكومية في ممارسة مهامها، لا سيما في مجال التخطيط واتخاذ القرار.

ج- التركيز على جانب المدخلات وإدارة الأموال دون الالتفات إلى جانب المخرجات أو إنتاجية القطاع الحكومي أو النشاط العام.

د- استحالة مراقبة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية بسبب توزيع الوظائف والموارد بين عدة وحدات ووزارات أو حسابات مختلفة. (الغريبي، 2021، 53).

ث- عدم القدرة على التوافق مع الظروف الاقتصادية التي ميزت هذه الحقبة، وخاصة الظروف غير المستقرة لاقتصادات الدول.

وتتكون الموازنة العامة الاتحادية بحسب هيكلها الاساسي:

1. الإيرادات العامة:

واعتمدت الموازنة العراقية التصنيف الاقتصادي لإيرادات الحكومة، الذي قسمها إلى تسع مجموعات رئيسية، تسمى كل مجموعة برقم، وهو يقابل الفصل بالنسبة إلى جداول النفقات ويضم العدد مجموعة متجانسة من الإيرادات ولها طبيعتها الخاصة بها بحيث إنها تمكن المخطط المالي من جمع المعلومات والبيانات واتخاذ القرار المناسب للمستقبل .

وحسب التصنيف النوعي للإيرادات يقسم العدد الواحد إلى حسابات فرعية يطلق على كل منها المادة ويتفرع من المادة حسابات اصغر

تدعى النوع. وهذه الإعداد هي: (الخفاجي، 2011، 24)

أ- ضرائب الدخل والثروة.

أ - الدين العام المحلي يؤدي إلى إعادة توزيع القوة الشرائية بين أفراد المجتمع، وهذا ما يميزها عن الدين الخارجي، كما أنها لا تحتاج إلى زيادة الصادرات لسدادها لأنها بالعملة المحلية.

ب- ينص مبدأ الإدارة المالية على أن المصروفات السنوية للحكومة يجب أن تغطي من الإيرادات السنوية، ولكن الحكومة قد تتعرض لأزمات مثل (الفيضانات والمجاعات والحروب والكوارث الطبيعية) مما يؤدي إلى زيادة في الدين العام لتغطية عجز الموازنة عندما لا تملك الحكومة الأموال الكافية لتغطية العجز. (رشيد، وآخرون، 2021، 371)

ج- تزيد الحكومة الإنفاق العام الممول عن طريق الاقتراض لإقامة وصيانة مشاريع التنمية والإنتاج، وهي إحدى الأدوات التي تستخدمها الحكومة للقضاء على الكساد والبطالة. (الخرزجي، 2020، 16)

الأسباب الاقتصادية للدين العام:

ويمكن ان نعدد الاسباب الاقتصادية للدين بالنقاط الاتية: (طالب، 2018، 19)

أ- عدم كفاءة الموازنة العامة: من خلال عدم توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات ذات الانفاق المناسب مما يؤدي الى زيادة الانفاق في جوانب الاستهلاك دون الجوانب التي تزيد من النمو الاقتصادي.

ب- الأزمات الاقتصادية: في الدول النامية بشكل عام هناك أزمة في الطلب الكلي لأن جهاز الإنتاج متصلب وغير مرن، مما يستدعي إلى زيادة الاستيرادات على حساب التصنيع المحلي، وبالتالي زادت المصروفات أيضاً.

ج- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي ومحاولة تقليص التفاوت في توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للسكان مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي عدم قدرة الإيرادات لتغطية الإنفاق العام مما يفرض البحث عن مصادر أخرى وهي الدين العام.

د- القطاع الخاص: يعاني بشكل عام من ضعف الدول النامية وعدم قدرته على استغلال الموارد الاقتصادية للبلاد بسبب نقص القدرة المالية، لذلك يجب على الحكومة أن تقدم المساعدات المالية والتسهيلات له، وفي بعض الحالات تلعب دورها، وهذا ما يسمى بتأثير المزامنة.

المبحث الثاني: واقع الموازنة العامة الاتحادية

أولاً: شكل وبنود الموازنة العامة

وعرفت الموازنة العامة الاتحادية: وفق القانون رقم (6) لسنة (2019) بشأن الإدارة المالية والدين العام، فهي خطة مالية تعبر عما تنوي الدولة القيام به من برامج ومشاريع، بما في ذلك جداول التخطيط تقدير الإيرادات وتقدير النفقات الجارية والاستثمارية لسنة الموازنة المحددة في قانون الموازنة العامة الاتحادية (الوقائع العراقية، للعدد 4550 لسنة 2019)، ويتبع العراق منذ صدور أول موازنة له موازنة البنود وكما

2019، واستناداً الى احكام البند(اولاً) من المادة(61) والبند(ثالثاً) من المادة(73) من الدستور، صدر القانون الآتي رقم (6) لسنة 2019 قانون الإدارة المالية الفيدرالية.

2. مرحلة اقرار الموازنة العامة في العراق

تقع الموافقة على الموازنة العامة ضمن اختصاص مجلس النواب حصراً، حيث أنه الهيئة التشريعية المسؤولة عن إقرار القوانين، بما في ذلك قانون الموازنة العامة السنوية، فضلاً عن كونه الجهة الوحيدة التي لها الحق مسائلة السلطة التنفيذية عن جميع اعمالها (الانروشي، 2008، 9). وحسب قانون الإدارة المالية العراقي رقم 6 لسنة 2019، واستناداً الى احكام البند(اولاً) من المادة(61) والبند(ثالثاً) من المادة(73) من الدستور، صدر القانون الآتي رقم (6) لسنة 2019 قانون الإدارة المالية الاتحادية.

المادة-11- يناقش مجلس الوزراء ويوافق على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية واقراره ومن ثم يتم رفعه الى مجلس النواب قبل منتصف شهر تشرين الاول من كل عام.

3. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة في العراق

يقصد بفترة تنفيذ الموازنة هي تلك الفترة التي تبدأ من ابلاغ جهات التنفيذ بموازناتها التي يتم التصديق عليها وتنتهي بأغلاق هذه الجهات لحسابات اليوم الأخير من السنة المالية وإعداد الحساب الختامي لعملية التنفيذ للسنة المنتهية، ويتولى عملية تنفيذ الموازنة السلطة القائمة بتنفيذها وهي السلطة التنفيذية، ويتم تنفيذ قانون الموازنة العامة السنوي للدولة عن طريق أدوات تنفيذ الموازنة وهي المراسيم المالية العامة والخاصة والتحويلات المالية والمناقلات والمواقف المالية، فضلاً عن أوامر الالتزام المختلفة، وكذلك متابعة الإنجاز. وتقييم الأداء من خلال الزيارات الميدانية للمختلف المشاريع والبرامج بالتعاون مع الجهات المختصة ومتابعة توصيات اللجنة المالية التابعة للبرلمان العراقي والمتعلقة بقانون الموازنة العامة وبالتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية وقرارات رئاسة الوزراء، وتبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة مباشرة عند لحظة نشر قانون الموازنة في الجريدة الرسمية، ان يصبح بعدها ساري المفعول، وفي ظل ذلك تبدأ الإجراءات العملية لمرحلة التنفيذ.(الجنابي، 2009، 120).

4. مرحلة الرقابة على التنفيذ الموازنة العامة في العراق

تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى توفير الأمن والتأكد من أن الموازنة قد تم تنفيذها بالكامل ووفقاً للسياسة التي تضعها السلطة التنفيذية وتوافق عليها السلطة التشريعية. ويقصد بالرقابة على الموازنة العامة بأنها مجموع الإجراءات التي تقوم بها أجهزة مختصة بالدولة سواء كانت تشريعية أو إدارية أو إحصائية أو مستقلة وهدفها مراقبة عملية تنفيذ الموازنة العامة والتأكد من تحصيل

ب- الضرائب على المنتجات، بما في ذلك الرسوم المفروضة على إنتاج أو حركة السلع، مثل الرسوم على الصادرات والواردات.

ج- الرسوم الأخرى بما في ذلك الإيرادات التي تحصل عليها الوزارات مقابل الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

د- إيرادات الموازنة العامة بما في ذلك ارباح مؤسسات القطاع الاشتراكي وعائدات النفط.

ج- إيرادات رأسمالية بما في ذلك الايراد الناتج عن بيع أصول الدولة كالأراضي والعقارات والأسهم والسندات وغيرها.

ح- تأجير الممتلكات الحكومية، بما في ذلك الإيرادات المتأتية من تأجير الاملاك الحكومية، بما في ذلك الدور والأراضي والآلات.

2. النفقات العامة:

وتشمل جميع المصروفات المعتمدة في الموازنة العامة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، وكذلك المدفوعات التحويلية المختلفة لرفع مستوى المعيشة والضمان الاجتماعي. وعلى هذا الأساس، ينقسم الإنفاق العام إلى نوعين من الإنفاق:

1- النفقات الاستثمارية (الاستثمار الوطني الحكومي) ويمثل المصروفات على مشاريع التنمية (قصيرة الامد وطويلة الامد) بما فيها مشاريع البناء والأعمار وامتلاك الأصول الرأسمالية .

2- النفقات التشغيلية: لقد استندت الموازنة العراقية على التصنيف الاقتصادي للمصروفات والذي بموجبه تم توزيع هذه المصروفات إلى تسع مجموعات رئيسية تسمى فصل وكل فصل يقسم إلى عدة مواد وتقسم كل مادة إلى حسابات فرعية حسب نوعها، وتشمل هذه الفصول، رواتب الموظفين، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية، صيانة موجودات، النفقات الرأسمالية، النفقات التحويلية، الالتزامات والمساعدات، البرامج الخاصة، الرواتب و المكافآت التقاعية.(عليوي، 2009، 210-211)

ثانياً: مراحل تحضير الموازنة العامة

1. مرحلة تحضير الموازنة العامة في العراق

يعد إعداد الموازنة مهمة صعبة مليئة بالمسؤوليات، لذلك يجب أن تكون الجهة او السلطة التي تقوم بهذه الخطوة على دراية بالقيم والخطط الاستراتيجية التي تتبناها الدولة، وكذلك فهم ما يدخل في اطار توليد الأموال وجمعها. لأن نتائج هذا الإعداد وفعاليتها تؤثر على جميع المراحل اللاحقة للموازنة ومن ثم يكون لها تأثير على الاقتصاد الوطني. ومن المتعارف عليه ان السلطة التنفيذية هي الجهة المسؤولة عن إعداد الموازنة العامة للدولة، وفي العراق كلف الدستور العراقي الناخذ لعام 2005 مهمة اعداد وتحضير الموازنة للسلطة التنفيذية وبالتحديد مجلس الوزراء، حيث يمارس مجلس الوزراء صلاحية اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية(حويش،العمار، 2012، 6). قانون الإدارة المالية العراقي رقم 6 لسنة

الإيرادات والنفقات العامة أو إنفاقها وفقاً للقوانين والتعليمات.(سامرائي ثالثاً: تحليل ابعاد الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة والزبيدي، 2015، 318).

2021-2005

الجدول (1) تحليل ابعاد الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2021-2005

البعد الاقتصادي للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2005-2021 (مليار دينار)				البعد الاجتماعي للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2005-2021 (مليار دينار)								البعد المالي للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2005-2021 (مليار دينار)					السنوات	
نسبة	نفقات	الدين العام	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق	نسبة التغير السنوي %	نسبة الانفاق		نسبة التغير السنوي %
2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2005
8.71	3765	163980	-	2.86	7550	-	5.8	1543	-	5.6	1477	37	1472	14128	26375	40503	2005	
1.5	8.76	5276	71-	0.56	2144	16.4	4.7	1796	44-	2.2	826	53.2	1467	10987	38076	49063	2006	
1.7	8.65	129283	168	0.14	5755	281	1.75	6843	26.8	2.7	1048	4.7	1265	15568	39031	54599	2007	
1.6	8.49	14976	60.8	1.55	9257	44	1.6	9858	112	3.7	2226	2.7	1196	20849	59403	80252	2008	
1.7	8.39	9648	40.8-	1.04	5482	45.4-	9.7	5086	30.7	5.5	2910	-2.8	1180	2642	52567	55209	2009	
1.8	8.25	1553	7.9-	0.72	5050	38.7	1.0	7054	6.4	4.4	3096	2.4	1183	44	70134	70178	2010	
1.9	8.12	17832	16.7	0.74	5894	80-	1.8	1410	8.5	4.3	3358	5.6	1183	30050	78757	108807	2011	
1.7	7.96	29351	25.8	0.70	7417	17.5	1.6	1657	16.3	3.7	3905	6.1	1179	14678	105139	119817	2012	
1.4	9.26	40381	9.1-	0.56	6738	5.2	1.5	1743	20.3	3.9	4700	1.9	1179	-5288	119128	113840	2013	
1.6	1.06	24390	113	1.26	14363	83.3-	0.26	291	13-	3.6	4089	2.2	1188	-7865	113474	105609	2014	

1 . 7	1 0 7	18 56 4	786 57	20. 3-	1.3 8	114 47	12. 7-	0. 3 0	25 4	20. 7-	3. 9	32 43	1. 4	11 90	- 10 26 7	828 13	725 46	20 15
1	1 0. 8	15 89 4	803 25	9.6 -	1.4 0	103 50	15 9	0. 9 3	68 5	1.2 -	4. 3	32 03	0. 5	11 90	- 20 15 8	735 71	534 13	20 16
1 . 2	1 3	16 46 4	877 03	43. 2	1.9 6	148 22	31. 4	1. 1 9	90 0	64. 3-	1. 5	11 43	0. 2	11 90	19 32	754 90	774 22	20 17
1 . 4	1 3	13 82 0	987 70	2.3	1.8 7	151 66	14. 8-	6. 2	76 7	15. 2	1. 6	13 17	0. 4	11 90	25 69 7	808 73	106 570	20 18
1 . 3	1 2. 9	24 42 2	830 62	29. 8	1.7 6	196 96	66. 6-	0. 2 2	25 6	26. 4	1. 5	16 65	- 0. 2	11 90	- 41 57	111 724	107 567	20 19
1 . 7	1 4. 1	32 08	840 00	16. 6-	2.1 5	164 27	16-	0. 2 8	21 5	3.6	2. 3	17 26	0. 6	12 00	- 12 88 3	760 82	631 99	20 20
1 . 5	1 4. 2	13 32 2	978 20	0	1.2 6	164 27	83. 2	0. 3 0	39 4	66. 7	2. 7	28 77	6	14 60	62 31	102 850	109 081	20 21

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية : مؤشر البطالة : بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2022.

الشكل (1) البعد المالي الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للفترة 2005-2021



المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول(1)

مؤشر الفقر : تم استخراجه من قاعدة بيانات البنك الدولي :

<https://databank.worldbank.org/>

مؤشر الدين الخارجي: تم استخراجه من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي , تقارير سنوية للعراق

<https://www.imf.org/en/Countries/IRQ>

باقي المؤشرات: تم استخراجهم من التقارير السنوية لكل من البنك المركزي العراقي والحسابات الختامية لوزارة المالية العراقية.

عام 2010 عاودت الموازنة الى تحقيق فائض بمقدار اقل من عام 2005 وبلغ (44) مليار دينار وذلك لتراكم فوائض في السنوات السابقة، اما في عام 2015 سجلت الموازنة عجزا بلغ (-10267) مليار دينار ويعزى ذلك الى سيطرة التنظيمات الارهابية (داعش) على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية والتي تتركز في اغلبها المنتجات الزراعية ولاسيما الحبوب الاستراتيجية، فضلا عن توقف انتاج وتصدير النفط الخام الى جانب انخفاض اسعار النفط عالميا، اما في عام 2021 فقد حققت الموازنة فائض بمقدار (6231) مليار دينار، وتعود سبب تحقق هذه الزيادة الى تشافي وارتفاع اسعار النفط عالميا، وتحسن الاوضاع الامنية.

اما بخصوص تطور مؤشر سعر الصرف كواحدة من الابعاد المالية للموازنة، ومن خلال بيانات الجدول (1) يتضح ان هناك تذبذب في سعر الصرف من عام 2021-2005 ما بين ادنى واعلى قيمة له فقد شهدت في عام 2015 كادنى قيمة له بمقدار (1167) دينار/دولار، وهذه التحسن هو نتيجة قيام السلطة النقدية بعمليات بيع الدولار الامريكي من خلال نافذة بيع العملة من اجل استقرار سعر الصرف للدينار العراقي، مقابل اعلى قيمة له في عام 2006 والتي بلغ (1475) وتعود سبب هذه الزيادة الى اسباب امنية ومنها اجتماعية مثل زيادة حالات السفر والهجرة خارج العراق، وانتشار الشائعات حول كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي العراقي، فضلا عن انخفاض اسعار النفط في هذه السنة واثرها على الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي.

البعد المالي الاخر وهو معدل التضخم، وكما يبدو من الجدول (1) ونظرا لما شهدته مرحلة ما بعد عام 2003 من تحولات سياسية واقتصادية ومنها رفع العقوبات الاقتصادية فضلا عن استقلالية البنك المركزي العراقي فان معدل التضخم تراجعت من عام 2005 الى 2010 والتي كانت (37٪) ليبلغ الى ما مقداره (2,4٪) نظرا لاجراءات السياسة النقدية من خلال نافذة بيع العملة ما بعد عام 2008 وتحقيق الاستقرار في الجانب الامني، اما في عام 2015 انخفضت اكثر لتصل الى (1,4٪) وصولا الى عام 2021 بالارتفاع بمعدل (6٪) بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات المتنوعة وانتشار ظاهرة فايروس كورونا (كوفيد-19).

ثانيا: البعد الاجتماعي

يبين لنا الجدول (1) حجم الانفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وذلك لتحسين المستوى المعيشي، وكما توضح بيانات الجدول عام 2005 والتي بلغ (1477،1543،7550) مليار دينار على التوالي، اما في عام 2010 ازدادت نفقات كل من الصحة

الشكل (2) البعد الاجتماعي الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2021-2005



المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول (1)

الشكل (3) البعد الاقتصادي الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2021-2005



المصدر: من عمل الباحث استنادا الى بيانات الجدول (1)

ولغرض الخوض في غمار الموازنة العامة والتعرف على ابعادها المالية والاجتماعية والاقتصادية في العراق، سوف نحلل ابعاد هذه الموازنة لاربع فترات منقطة اي خمس سنوات مع بعض، فمن بيانات الجدول (1) يتضح الاتي:

اولا: البعد المالي

تشير بيانات الجدول (1) تطور مؤشرات او الابعاد المالية لكل من مؤشر العجز والفائض للموازنة الاتحادية لجمهورية العراق ومؤشر سعر الصرف ومعدل التضخم، فبالنسبة للموازنة العامة فقد سجلت في عام 2005 فائضا بلغ (14128) مليار دينار والناجم عن زيادة الإيرادات وبمقدار (40503) مليار دينار والمتأتية من زيادة اسعار النفط، وفي

ظروف الحرب مع الارهاب من ناحية، وتراجع العوائد المالية للصادرات النفطية وكذلك بسبب جائحة ازمة كورونا (كوفيد-19) الامر الذي تسبب في اختلالات داخلية وخارجية وعجز كبير ومتزايد في الموازنة العامة، مما اضطر الحكومة إلى اللجوء مرة اخرى للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من اجل تغطية العجز المالي في تلك الفترة. اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية واثره على مؤشر البطالة والفقر وكما نلاحظ من بيانات الجدول (1) ان النفقات الاستثمارية في عام (2005) بلغت (3765) مليار دينار ويعزى ذلك الى اتباع الحكومة سياسة انكماشية من اجل السيطرة على معدلات التضخم من خلال الضغط على الانفاق العام. وبلغت نسبة كل من نسبة البطالة والفقر الى (8.7) و(2.2) على التوالي.

ومن ثم عاود الانفاق الاستثماري الى الارتفاع خلال الاعوام (2010-2013) فبعد ان سجل (15553) مليار دينار وصل الى (40381) مليار دينار في عام 2013 ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالميا مع تحسن الاوضاع الامنية. وتراجعت معها نسبة كل من البطالة والفقر خلال نفس الأعوام ماعدا نسبة البطالة في عام 2013 فقد ازدادت مع زيادة الانفاق الاستثماري في عام 2013.

اما في عام 2015 فقد شهد الانفاق الاستثماري انخفاضا ملحوظا والتي بلغت قيمته (18534) مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض الى توجيه الانفاق العام لسد متطلبات الانفاق العسكري ضد التنظيمات الارهابية الى جانب تزايد الانفاق على الخدمات السكنية والصحية للنازحين والتي اجبرتهم الظروف الغير المستقرة الى النزوح الى اماكن اخرى في العراق. وأدى هذه الانخفاض في الانفاق الاستثماري الى رفع نسبة البطالة في العراق واستقرار نسبة الفقر كما هو.

اما في عام 2021 بلغت الانفاق الاستثماري (13322) اي تراجعت مما كان عليه في عام 2015، وهذا بسبب ما فرضته (كوفيد-19) على تخصيص جزء كبير من الانفاق العام على قطاع الصحة في مختلف المحافظات العراقية، وازدادت نسبة البطالة من نسبة (10.7) عام 2015 الى (14.2) في عام 2021 اما مؤشر الفقر فقد تراجعت نسبته من (1.7) عام 2010 الى (1.5) عام 2021 وهذه النسبة حتى اذا لم تكن مقنعة فالعائق على ضعف بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء في العراق.

يتضح مما سبق استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية مولدا عجز في الموازنة وهذا يترجم صحة فرضية الدراسة، وزيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والتي يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي وقدرته للاستجابة لتلك الزيادة، وكذلك فقد تبين مما تقدم انه كلما

والتعليم وبلغ (3096,7054) مليار دينار على التوالي، اما نفقات الرعاية الاجتماعية فقد انخفضت بمقدار (33٪) وبلغ (5050) مليار دينار، وفي عام 2015 ارتفعت الانفاق على كل من مؤشر الصحة والرعاية الاجتماعية والتي بلغ (11447,3243) مليار دينار على التوالي، وانخفاض الانفاق على مؤشر التعليم بنسبة (95٪) والبالغ قدره (254) مليار دينار، كما يبين بيانات نفس الجدول زيادة الانفاق على كل من مؤشر التعليم والرعاية الاجتماعية وبلغ (16427,394) مليار دينار، اما الانفاق على الصحة في عام 2120 فقد انخفضت مقابل عام 2010 والتي بلغ (2877) اي بنسبة (11٪).

ثالث: البعد الاقتصادي

ولغرض تحقيق فرضيات واهداف الدراسة نبين كما هو موضح في الجدول (1) الابعاد الاقتصادية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للمدة 2005-2021 فقد تم اخذ كل من الدين العام (الخارجي) وكذلك النفقات الاستثمارية، وهل ساهم هذين الاخيرين لمعالجة الفقر والبطالة، وبخصوص مؤشر الدين العام الخارجي وكما هو موضح من بيانات الجدول (1) فقد كانت مقدار الدين العام الخارجي التي اقترضه العراق في عام 2005

بخصوص الدين الخارجي فيتضح من خلال بيانات الجدول (1) ان الدين الخارجي كان مرتفع جدا خلال عوام الاولى من الدراسة نتيجة لتراكم الديون وفوائدها ما قبل 2003، لكن اخذ هذا الدين بالانخفاض خلال المدة (2005-2010) اذ انخفض اجمالي الدين الخارجي عام 2010 ليلعب (72044) مليار دينار، وان سبب ذلك الانخفاض يعود إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وتحرر العراق من العقوبات والقيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام 2003 فضلا عن تطبيق اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها اطفاء 80٪ من ديون العراق في تلك المدة، إضافة إلى زيادة صادرات النفط الخام وارتفاع اسعارها مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية وزيادة في الاحتياطيات الاجنبية وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى زيادة قدرة الدولة على تسديد ديونها وانخفاض حجم الدين الخارجي وانخفاض اعباء خدمة الدين ولاسيما الفوائد، كما نلاحظ ارتفاع حجم الدين الخارجي ايضا خلال عام (2015) اذ بلغ (78657) مليار دينار، وذلك بسبب زيادة القروض الجديدة لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي، اضافة إلى قروض تمويل وزارة الكهرباء. اما خلال المدة (2015-2021) نلاحظ ان حجم الدين الخارجي اخذ بالارتفاع خلال تلك الفترة اذ بلغ (97820) مليار دينار عام 2021، وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة (كقروض صندوق النقد الدولي)، فضلا عن زيادة النفقات ولاسيما العسكرية منها بسبب

انخفض الإنفاق الاستثماري ترتفع معها نسبة كل من نسبة البطالة ونسبة الفقر في البلد، أي ان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. وجود خلل واضح في هيكل الإنفاق الاستثماري لصالح القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث توصلنا أن غالبية الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي مخصص لقطاع النفط الاستخراجي المخصص للتصدير، وعلى حساب الصناعات التحويلية، وعلى حساب الصناعات التحويلية، والتي تعد مصدر قوة وتنوع اقتصاد أي بلد.

2. تبين من خلال البحث صحة فرضية الدراسة من خلال تركيز الموازنة العامة في العراق على الجانب التشغيلي أكثر الجانب الاستثماري، وبالتالي ضعف الاهتمام بمؤشرات البطالة والفقر.

3. وضوح الخلل الهيكلي في الموازنة الجارية. وعلى الرغم من ذلك لم تستطع الموازنة العامة تقليص الفروق الطبقية وحل مشكلة الفقر والبطالة، مما يعني أنها لم تستطع تحقيق التوازن الاجتماعي كأحد الاهداف الذي تسعى اليه السياسة المالية من خلال الموازنة العامة.

4. تساعد تخصيصات الضمان الاجتماعي وشبكة الرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية علي تحقيق اهداف الدولة لتقديم الدعم للمواطن العراقي وتقليص نسبة الفقر، وهذا ما تم تحقيقه فعلياً، لأن معدل الفقر قد انخفض في العراق.

5. إن اللجوء إلى الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة يتعارض مع تطور حجم الموارد والإنفاق والخدمات والمشاريع التنموية التي تحتاجها الدولة.

6. عدم قدرة الموازنة التقليدية على ضمان الكفاءة الاقتصادية، خاصة في التخطيط والأداء، بسبب عدم تركيزها على الأهداف، فضلاً عن عدم الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي تساهم في حل مشاكل البطالة.

ثانياً: المقترحات

1. ضرورة تعديل هيكل الموازنة العامة في العراق بما يتناسب مع التغيير في فلسفة ادارة الاقتصاد بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة، وذلك بالانتقال من الموازنة التقليدية (موازنة البنود) الى موازنة البرامج والأداء، وبما يساعد في تصحيح وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي.

2. يجب على السلطة المالية أن توزع الإنفاق العام على أساس وظيفي وغير مؤسسي، وتحديد أسس تقدير الإنفاق، وكذلك التحديد الدقيق لمراكز المسؤولية، واعتماد سياسة ترشيد الإنفاق العام، بشرط ألا يأتي الترشيد على حساب محدودي الدخل وبرنامج مكافحة الفقر والبطالة.

3. محاولة تصحيح هيكل الميزانية العامة في العراق من خلال تقليص النفقات الجارية عن طريق ترشيد الإنفاق المهدر، واعتماد مبدأ التكلفة بالنسبة للإيرادات عند تخصيص الموارد المالية. والعمل على زيادة ورفع حجم الإنفاق الاستثماري بما يساعد على إعادة بناء البنية التحتية اللازمة لتطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية للبلاد، وتوفير فرص العمل.

4. يجب إعطاء قطاع التنمية الاقتصادية اهتماماً كبيراً من حيث النسب الاجمالية في الموازنة العامة العراقية، وكذلك مواصلة الكفاح لإنهاء الاحتلال وفق القرارات الدولية وبما يحترم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

المجلات والبحوث العلمية

1. الاتروشي، سامي، 2008، دور الموازنة العامة في العراق، ورشة عمل حول اعداد واقرار موازنة في العراق، لبنان.
2. البدر، جمال، 2004، منهجية ومراحل تطبيق موازنة البرامج الأداء في الجامعات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، دمشق.
3. البريفكاني، احمد محمد اسماعيل ورشيد، خمي ناصر، 2010، ظاهرة البطالة بين خريج كليات جامعة دهوك، مجلة تنمية الراقدین بغداد، مجلد(32) العدد(100)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. جمال الدين، هبة جمال الدين، 2008، المؤتمر السنوي الخامس لرابطة التنمية البشرية ودعم القدرات والمساواة لاحتواء التنمية البشرية، نيودلهي، الهند.
5. حسن، يسرى مهدي، 2012، أثر الإنفاق العام والايراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد(18) العدد(68)
6. حمادي، فاطمة فهد و عيسى، احلام احمد، 2016، التأثيرات الجيوبوليتكية للبطالة على العراق، مجلة كلية التربية الاساسية، مجلد(22) العدد(96) كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
7. حمد، مخيف جاسم و علوان، وسام حسين، 2018، تحليل وقياس أثر السياسة المالية على الفقر في العراق لمدة(2004-2016)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلد(4) العدد(44).
8. حويش، لؤي طه الملا و العمار، علمي كريم، 2012، الخروقات في الموازنة العامة والتخصيصات الدستورية، بحث تحليلي في الموازنة الاتحادية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد(29).
9. الدباش، عبدالله حمد و صالح، زوزان محمد، 2019، تحليل أثر الموازنة العامة على الفقر في عينة الدول لمدة(2000-2015) مجلة الاكاديمية، الجامعة نوروز، مجلد(8) العدد(2)
10. رشيد، ايناس محمد و جمعة، احمد ابراهيم و محسن، ابراهيم حميد، 2021، تحليل أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة للاقتصاد العراق للمدة(2008-2020)، مجلة، الجامعة العراقية، مجلد(3) العدد(52).

11. زيني، محمد علي، 2009، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
 12. سالم، علي عبدالهادي وحمامي، احمد حميد، 2015، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد (7) العدد (13).
 13. سامرائي، يسرى مهدي حسن و الزبيدي، شيماء فاضل محمد، 2015، الاتجاهات الحديثة في اعداد الموازنة العامة و خيارات موازنة العراق الاتحادية، واقع المؤتمر العلمي الدولي سابع-والعاشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
 14. عادل، قرقاد وعيسى، رحيمي و نصرالدين، العايب، 2018، ظاهرة البطالة، مفهومها، اسبابها واثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد (خاص) جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف.
 15. عبدالحميد، حسين، 2014، التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
 16. علي، احمد ابراهيم، 2020، نظرية الدين الحكومي، قسم دراسات والبحوث، البنك المركزي العراق.
 17. عليوي، نجم عبد، 2009، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من (2003-2007)، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد (2) العدد (13).
 18. فرج، خولة غريب، 2017، الفقر أسبابه وأثاره (حي طارق انموذجاً)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (36).
 19. محمد، مشتاق طالب و جمعة، عبدالرحمن عبيد وسليم، خيري خليل، 2019، أهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد (11) العدد (24).
 20. المرشدي، ابتهاج نايف شاكر، 2021، أثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (10) العدد (38)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
 21. مصطفى، ايمان محمد عبداللطيف، 2020، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال (1999-2018)، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة مصر، مجلد (50) العدد (3).
 22. النجفي، سالم توفيق، 2007، الفقر في البلدان العربية وأليات انتاجه، بحوث اقتصادية عربية، جامعة الموصل، العدد (38).
 23. الوقائع العراقية، قانون الادارة المالية والدين العام، رقم (6) لسنة (2019) العدد (4550).
- 1- الأطاريح والرسائل الجامعية
1. جوير، مروة عبد، 2015، توزيع الدخل ومشكلة الفقر في العراق، دراسة تحليل مقارنة للأعوام (1993-2014-2017)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
 2. حاجي، فطيمة، 2014، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2014) اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة الجزائر.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Fagbemi, Fisayo, Osinnubi , Tolulope, Adesun, Opeoluwa (2022), Enhancing sustainable infrastructure development: A boon to poverty

3. Moatsos, Michail, Lazopolous, Achillefs (2021), Global poverty: A first estimation of its uncertainty, *World Development Perspectives journal*, vol.22, pp. 1-16.
4. World bank: public expenditure review, report n° 36270, vol, 1, 2007, P4.
- reduction in Nigeria, *World Development Sustainability journal*, Vol.1, pp.1-11.
2. Kingdon, Geeta Gandhi, Knight, John (2004), Unemployment in South Africa: The Nature of the Beas, *World Development journal*, vol, 32, no.3, pp.391-408.

راستی ورهه‌ندی بوجا گشتی یا کومارا عیراقا فیدرال ژ ماوی (2005-2021)

پوخته: ئەقی فەكولینی تیشك ئیخسته سەر شیوازی ته‌قلیدی ئەوی عیراق پشت به‌ستنی ل سەر دکت بو ناماده‌کرنا بوجا گشتی ل گورە ی وان گوهرینن پەیدا بووین د قەباری چاڤکانین داھاتان و خەرجیان دە بشیوہکی نەگونجای. دگەل وی چەندی هەبنا لاوازی د قەباری وی برە پارە ی ئەوی دئیتە خەرجکرن د پروژین و بەرهینانی دە، و ئەق چەندە دی کارتیکرنە کا خراب ل سەر نەوہیین بین کت و ئەو نەشین بەردەوامی بدن گەشەپیدانی. و ئەقی چەندی پیتقیبا ب هندی هە داھاتین گشتی بین دەولەتی بەیتە خەرجکرن د پروژین و بەرهینانی دە وەکی پروژین ژیرخانی و ل دیف سیستەمەکی بن کو خزمەتا زوربەیا تاکین جفاکی بکت داکو چارەسەریا ئاریشا بی کاری و هەژاری بکت و هەروەسا بته ئەگەری زیدەبنا تیکرای داھاتی تاکەکەسی ب شیوہکی بەردەوام. هوسا فەکولین گەهشتە کومەکا دەرئەنجامان گرنگترین ژوان دەرئەنجامان، هەبنا نەهەقسەنگیە کا ئاشکەرا د هەیکەلێ خرجیین و بەرهینانی د بەرژەوہندیا کەرتی پیتشەسازی دە ل سەر حسیبا بەرژەوہندیا پروژین دی بین ئابووری. هەروەسا ئەم گەهشتە هندی کو زوربەیا خرجیین و بەرهینانی د کەرتی پیتشەسازی دە تەرخانکریە بو دەرختنا نەفتا دئیتە هەناردەکرن، و ئەقە ل سەر حسیبا پیتشەسازیین تەحویلی نە ئەوین هژمارتن ژ ژیدەرین بەیزکرن و هەمەجورکرن ئابووری هەر وەلاتەکی. بوجا تەقلیدی نەشیت گرتنیا کەفائا ئابووری بکت، وب تاییەت د پلاندانانی و بجهینانی دە ئەوژی ژئەگەری هندی کو تیشک نە ئیخستە ل سەر ئارمانجا. زیدەباری هندی کو گرنگی ب وان پروژین و بەرهینانی نا ئیتە دان ئەوین پشکداری دکن د چارەسەرکرن ئاریشین بی کاری. و ل دوماهی فەکولینی کومەکا پیتشەسازیان پیتشکیشکرن و ژوان پیتشەسازیان گرنگی، پیتشەسازیان راستفەکرنا هەیکەلێ بوجا گشتی ل عیراقی بشیوہکی بگوجت دگەل گوهرینا د فەلسەفا ریفەبرنا ئابووری دە کو گرتنیا بکارئینا چاڤکانین دارایی بین دە لەتەتی باشترین شیوہ بکت. و ئەوژی بریکا دەرەبازینا ژ بوجا تەقلیدی (بوجا بنودا) بو بوجا پروگرام و ئەدانا، داکو هاریکاریا چارەسەرکرن و هەمەجورکرن هەیکەلێ ئابووری عیراقی بکت.

پەقیقین سەرەکی: رەهەندی ئابووری، رەهەندی کۆمەلایەتی، رەهەندی دارایی، بوجا گشتی، ئابووری عیراقی.

The reality and dimensions of the general budget of the Republic of Iraq for the Period (2005-2021)

Abstract:

This study focused on the traditional method adopted by Iraq in preparing the general budget in light of the developments in the volume of resources and expenditures. That is not consistent with the accompanying weakness of the amount volume spent on investment projects, which could negatively affect future generations and their ability in development. It requires investing the state's public revenues in investment projects such as infrastructure projects, based on a system that serves most of the society members to contribute to solving the problems of unemployment and poverty, which ensures a permanent increase in the average income per capita. The study reached several conclusions, the most important of which is the existence of a clear imbalance in the structure of spending investment for the sake of the industrial sector at the expense of other economic sectors. The research concluded that the majority of investment spending in the industrial sector allocated to the extractive oil sector intended for export, at the expense of manufacturing industries, which are the source of strength and diversity of the economy of any country. The inability of the traditional budget to ensure economic efficiency, especially in planning and performance, causes a lack of focus on the goals and a lack of interest in investment projects that contribute to solving unemployment problems. In conclusion, the study presented several suggestions, the most important one is the necessity of adjusting the structure of the general budget in Iraq in line with the change in the philosophy of economy management in a way that guarantees the optimal use of the financial resources of the state, by moving from the traditional budget (balancing items) to balancing programs and performance, that helps in adjusting and diversifying the structure of the economy of Iraq.

Keywords: The economic dimension, the social dimension, the financial dimension, the general budget, the Iraqi economy.